HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة
معامل التأثير العربي للعام 2020م = 0.44

عنوان البحث

البحث العلمي في المجال التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب: الاختيارات والتحديات

د. عبد الجليل شوقي[1]

1 أستاذ التعليم العالي مساعد، مدير المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة كلميم واد نون
بريد الكتروني: chaouki000@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/05/01م تاريخ القبول: 2021/04/13م

المستخلص

تعتبر المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مؤسسات لتكوين الأطر العليا بقطاع التربية الوطنية بالمغرب، أناط بها المشرع مهمة ممارسة البحث العلمي في المجال التربوي إلى جانب مؤسسات أخرى على المستوى الجهوي، وتسعى هذه الورقة العلمية إلى مساءلة واقع ممارسة البحث العلمي في هذه المؤسسات، من خلال الوثائق المرجعية والممارسات الميدانية، في ظل تنزيل القانون الإطار 51.17 المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وبتفعيل المشاريع المندمجة لتنزيل هذا القانون، كما تسعى كذلك لقديم التوصيات المقترحة من أجل رفع التحديات أمام هذا الورش الإصلاحي المجدد لمنظومة التربية والتكوين بالمغرب.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي- البحث التربوي- البحث التدخلي- المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين- مركز التكوين.

RESEARCH ARTICLE

SCIENTIFIC RESEARCH IN THE EDUCATIONAL FIELD IN THE REGIONAL CENTERS FOR EDUCATION AND TRAINING PROFESSIONS IN MOROCCO: CHOICES AND CHALLENGES

Dr. Abdeljalil CHAOUKI[1]

[1] Assistant Professor of Higher Education, Director of the Regional Center for Education and Training Professions, Guelmim Oued Noun region
Email: chaouki000@gmail.com

Published at 01/05/2021 **Accepted at 13/04/2021**

Abstract

The regional centers for the education and training professions are institutions for the formation of higher frameworks in the national education sector in Morocco. The legislator has entrusted them with the task of practicing scientific research in the educational field along with other institutions at the regional level, and this scientific paper seeks to question the reality of the practice of scientific research in these institutions, through documents The reference and field practices, in light of the download of Law No. 51.17 related to education, training and scientific research, and the activation of integrated projects to download this law, as well as seeking to present the proposed recommendations in order to raise the challenges facing this reform workshop renewing the education and training system in Morocco.

Key Words: Scientific research - educational research - intervention research - CRMEF - training centers.

المقدمة:

تسعى الأمم من خلال البحث العلمي إلى التمكن من أسباب التطور والرقي لشعوبها، من خلال حل المشاكل والمعيقات اليومية، وتيسير ظروف العيش والارتقاء بالفرد والمجتمع، كما تسعى إلى إعداد –بأكبر قدر من الاستطاعة– ترسانة من الأسلحة والقدرات العسكرية، من أجل الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية، والأمم لا تقاس قوتها –فقط– بمدى قوتها العسكرية والاقتصادية، بل –كذلك– بقدراتها في مجال البحث العلمي.

وداخل منظومة البحث العلمي، تبرز أهمية البحث التربوي، لارتباطه الوثيق بالبحث في الإنسان، من حيث تركيبته النفسية والمعرفية والجسمية، ويبحث في آليات بنائه: نفسيا وجسميا وعقليا ومعرفيا؛ باعتبار الفرد أساس بناء المجتمع، ومادة أي تطور علمي.

ومن هنا تطرح أهمية البحث التربوي في منظومة البحث العلمي؛ في علاج المشاكل التربوية، ولا سيما تلك المتعلقة بمنظومة التربية والتعليم؛ في تثاقف مع مجالات فكرية وعلمية أخرى؛ في أفق خلق التغيير الاجتماعي والفكري والثقافي المنشود.

تعتبر المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، آلية من آليات صناعة مستقبل منظومة التربية والتكوين، وأداة لإرساء التجديد التربوي في الممارسات التربوية الحالية، من خلال بناء الموارد البشرية المقبلة على تحمل المهام التربوية والإدارية، ومن خلال –كذلك– التكوين المستمر التجديدي للأطر العاملة بالمؤسسات التعليمية جهويا.

أ– مشكل الدراسة

تسعى هذه الورقة العلمية إلى تناول موضوع البحث العلمي في المجال التربوي، بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب، باعتبار البحث التربوي وحدة تكوينية موجهة للأطر التربوية والإدارية المتدربة بهذه المراكز، وباعتباره –كذلك– فعلا مؤسسيا يدخل ضمن المهام المنوطة بهذه المؤسسات؛ وذلك بغرض الوقوف عند الاختيارات البيداغوجية المعمول بها، وكذا مساءلة مستويات البحث التربوي بها وتحدياته.

وتطرح هذه الورقة الإشكالية التالية:

- ❖ مبررات ونجاعة الاختيار البيداغوجي في البحث التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب؛
- ❖ تناغم مستويات البحث العلمي الأفقية والعمودية في المجال التربوي بالمراكز الجهوية لمهن لتربية والتكوين بالمغرب؛
- ❖ ملاءمة الهيكلة المؤسسية للبحث العلمي في الجال التربوي بالمراكز مع حاجات منظومة التربية والتكوين.

ب– أهمية الدراسة

سعت الإصلاحات التربوية التي عرفها المغرب في العقدين الأخرين إلى تأسيس منظومة لتكوين الأطر، تواكب حاجات منظومة التربية والتكوين والتعليم من الأطر والخدمات التكوينية والبحثية والتجديدية، القمينة بخلق التغيير المنشود على مستوى الإصلاح التربوي؛ وتعتبر هذه الإصلاحات البحث التربوي مدخلا مهما من مداخل الإصلاح التربوي، إن على مستوى هياكل البحث الجامعي أو مؤسسات تكوين الأطر العليا؛ وتتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واحد من مراكز التكوين بالمغرب، وهو المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين؛

للوقوف عند آليات ممارسة البحث التربوي باعتباره وحدة تكوينية، وباعتباره –كذلك– فعلا مؤسسيا يدخل ضمن مهام هذه المؤسسة؛ ولا سيما في ظل صدور المقرر الوزيري رقم 001.19 بتاريخ 09 يناير 2019 بتحديد هياكل البحث العلمي التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتنظيمها.

ج- أهداف الدراسة

تهدف هذه الورقة العلمية إلى:

1- تشخيص الواقع المؤسسي للبحث العلمي في المجال التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

2- مساءلة الاختيار البيداغوجي للبحث التدخلي ومستوياته بهذه المراكز.

3- مساءلة آليات وهياكل البحث العلمي في المجال التربوي بهذه المراكز ومدى قدرتها على تجاوز التحديات.

د- المنهج المتبع

اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف ظاهرة تفاعل الاختيارات والهياكل والآليات المعمول بها بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فيما يتعلق بالبحث العلمي في المجال التربوي، وكذا تدقيق النظر فيها، وتحليل وتمحيص المعطيات والنتائج المتوصل إليها.

أولا: البحث العلمي في المجال التربوي: نصوص واختيارات بيداغوجية ومؤسسية

أ- النصوص التنظيمية

تزخر الترسانة القانونية بالمغرب بنصوص منظمة للبحث العلمي في المجال التربوي، على جميع مستويات منظومة التربية والتكوين؛ وفيما يلي نقدم أهم هذه النصوص، ولا سيما تلك التي لها علاقة بالبحث التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين:

❖ **القانون 00.01** المتعلقة بتنظيم التعليم العالي

تشير المادة 35 من هذا القانون، أن هذه المراكز تحدث داخلها "لجنة علمية مكلفة باقتراح جميع التدابير المتعلقة بترسيم وترقية الأساتذة الباحثين"[1]، تعمل هذه اللجنة –كذلك– على دراسة الأمور المتعلقة بالبحث العلمي بصفة عامة، وحسب تخصص كل مؤسسة، ومعلوم أن هذه المراكز الجهوية تخضع –فقط– للمادتين 33 و35 من هذا القانون.

❖ **القانون الإطار 51.17** المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

يتناول هذا القانون شقا للبحث العلمي في منظومة التربية والتكوين، بغاية "إرساء مدرسة جديدة منفتحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأسمال البشري، مستندة إلى ركيزتي المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة

[1] ظهير شريف رقم 1.00.199 صادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

للجميع من جهة أخرى، بغية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الارتقاء بالفرد وتقدم المجتمع"[2]؛ ويقسم المنظومة إلى ثلاثة قطاعات:

- ✓ قطاع التربية والتعليم والتكوين النظامي؛
- ✓ قطاع التربية والتعليم والتكوين غير النظامي؛
- ✓ مؤسسات للبحث العلمي والتقني.

ويحث هذا القانون الإطار الدولة –في مجال البحث العلمي– أن "تتخذ التدابير اللازمة لإرساء نظام وطني مؤسساتي ومجالي مندمج يحقق التنسيق الأمثل بين مختلف الفاعلين في مجال البحث العلمي والتقني والابتكار، ويضمن ترشيد الموارد وتقاسم الخبرات والرفع من الإنجازية والمردودية"[3]، كما يدعو إلى "استثمار نتائج البحث التربوي والاجتماعي من أجل الرفع من جودة البرامج والمناهج والتكوينات"[4].

ويخصص هذا القانون الإطار مادة كاملة[5] لتناول موضوع البحث العلمي، ويدعو إلى النهوض بهذا المجال من خلال الخطوات التالية:

- ✓ إبرام شراكات بين الجامعات والمؤسسات التابعة لها وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأخرى، من أجل إنجاز برامج ومشاريع مشتركة مع الهيئات والمؤسسات والمقاولات العامة والخاصة؛
- ✓ اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لإقرار نظام خاص ومتكامل للتحفيز على إبرام هذه الشركات؛
- ✓ تشجيع مشاريع البحث العلمي المنتج وتطويرها؛
- ✓ تكوين الباحثين المتخصصين، وتمكينهم من الانخراط في شبكات ومراكز ومختبرات البحث على الصعيد الدولي، وتبادل الخبرات؛
- ✓ تعزيز بنيات البحث العلمي وتقويتها، ومواكبة المستجدات؛
- ✓ يمكن للدولة في إطار تعاقدي استراتيجي تكليف مؤسسات للتعليم العالي والبحث العلمي بإنجاز أو الإشراف على إنجاز برامج ومشاريع خاصة في مجال البحث العلمي لحسابها أو لحساب مرافق عمومية تابعة لها وفق شروط تحفيزية تحدد في إطار اتفاقيات خاصة.

كما يدعو هذا القانون الإطار إلى تقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بصفة عامة بشكل منتظم، وتقييم برامج ومشاريع البحث العلمي ومستوى إنجازيتها ومدى تحقيق الأهداف والنتائج المنتظرة منها[6].

❖ **المرسوم رقم 2.11.672** المحدث للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين كما تم تتميمه وتغييره؛

يخول هذا المرسوم للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين "القيام بأنشطة البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي في المجالات التربوية والبيداغوجية والديدكتيكية وحكامة المؤسسات، وكذا إنجاز الدراسات والأبحاث في

---

[2] ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون–الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

[3] القانون الإطار 51.17، المادة 16.

[4] نفسه، المادة 28.

[5] نفسه، المادة 43.

[6] نفسه، المادة 55.

المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات المركز أو التي يتطلبها التكوين"[7]؛ ويعيَّن من أجل القيام بهذه المهمة "مدير (ة) مساعد(ة) مكلف(ة) بالتكوين المستمر والبحث التربوي النظري والتطبيقي"[8]؛ وهي عملية تبرز مدى الإرادة لخلق هيكلة إدارية ومؤسسة تربوية لممارسة البحث العلمي في المجال التربوي بهذه المراكز، وفق آليات وفعاليات ومهام، تحددها المادة 34 من هذا المرسوم:

- ✓ إرساء وتفعيل عمل فرق البحث،
- ✓ ملاءمة البحث العلمي والتربوي مع أوليات قطاع التعليم المدرسي،
- ✓ نشر نتائج البحوث والتعريف بها واستثمارها في الرفع من جودة تكوين الأساتذة وتأهيلهم،
- ✓ التنسيق مع المختبرات الجهوية للبحث التربوي والجامعات وكذا مع المتدخلين في هذا المجال وطنيا ودوليا،
- ✓ تنظيم ندوات وملتقيات علمية في مجال البحث العلمي والتربوي.

وقد بدأت عملية إرساء هذه الآليات، والقيام بهذه المهام والفعاليات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين منذ صدور هذه المرسوم؛ وإن كانت هذه العملية تتسم بنوع من البطء، لعدة أسباب موضوعية؛ ترتبط ببطء ضخ فئة من الباحثين والباحثات كما وكفاءة بهذه المراكز؛ وكذا بتأسيس مجلات ووسائط لتصريف والتعريف بالمنتوجات البحثية، بالإضافة إلى تكثيف التنسيق بين المراكز والأكاديميات وفق نصوص تنظيمية، وتعزيز جهود المراكز للانغماس في الشأن التربوي الجهوي والتفاعل معه؛ والتنسيق مع باقي مؤسسات البحث العلمي في قطاع التعليم العالي والقطاعات الحكومية الأخرى وفق شراكات.

❖ **مقرر لوزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي رقم 001.09** صادر في 09 يناير 2019 بتحديد هياكل البحث العلمي التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتنظيمها.

يسعى هذا المقرر إلى تحديد شروط وضوابط القيام بأنشطة البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي والتدخلي، وإنجاز الدراسات والأبحاث بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛ مفصلا وموسعا لما جاء في المادة 34 من المرسوم المحدث لهذه المراكز، بحيث أنه قدم هندسة مؤسسية لممارسة البحث العلمي التربوي من خلال:

- ✓ تحديد هياكل البحث: فرق بحث– مختبرات – مراكز للدراسات والأبحاث،
- ✓ تقديم تفاصيل تأسيس هذه الهياكل وتنظيمها،
- ✓ تشكيل شبكات للبحث التربوي وأهدافها،
- ✓ إحداث وتدبير وتقييم هياكل البحث التربوي.

ويعتبر هذا النص التنظيمي أحدث وأهم نص في مجال البحث التربوي بالمراكز، من أجل تأطير وتطوير البحث؛ ودفع هذه المراكز لتأسيس هياكل بحثية، إذ لا يخلو –اليوم– أي مركز من فريق أو أكثر، وكذا وجود مختبرات في العديد منها؛ الشيء الذي خلق حركية وانتعاشا في هذا المجال؛ وستتعزز هذه الحركية مع ضخ جرعة أخرى من الباحثين في هذه المراكز.

---

[7] مرسوم رقم 2.11.672 صادر في 27 من محرم 1433 (23 ديسمبر 2011) في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

[8] نفسه، المادة 09.

ب-الاختيار البيداغوجي والمؤسسي في مجال البحث العلمي التربوي

من المهم جدا أن نتناول موضوع "الاختيار البيداغوجي" في تنزيل وإرساء البحث العلمي في المجال التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، باعتبار أن ممارسة البحث التربوي بهذه المراكز يخضع لاختيارات وتوجهات، يجب مراعاتها واعتمادها في بناء أجهزة وآليات وخطط البحث بهذه المؤسسات؛ من قبيل: أي نوع من البحث نريد من هذه المراكز؟ أي تموقع للبحث التربوي بهذه المراكز في علاقة مع البحث الممارس بمؤسسات التعليم العالي عامة والجامعات على وجه الخصوص؟ وفي علاقة مع البحث الذي تؤطره المراكز الجهوية للتوثيق والتنشيط التربوي بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؟

وللوقوف عند ملامح الاختيار البيداغوجي للبحث التربوي بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين، ننطلق من النصوص المنظمة للبحث المشار إليها سابقا في هذه الدراسة؛

تحدد المادة 03 من المرسوم المحدث للمراكز الاختبار البيداغوجي للبحث التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في:

- ✓ البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي في المجالات التربوية والبيداغوجية والديدكتيكية وحكامة المؤسسات،
- ✓ إنجاز الدراسات والأبحاث في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات المركز أو التي يتطلبها التكوين.

وتحدد المادة الأولى من المقرر الوزيري 001.19 الاختيار البيداغوجي للبحث التربوي بهذه المراكز: (القيام بأنشطة البحث العلمي التربوي والتطبيقي والتدخلي- إنجاز الدراسات والأبحاث).

من خلال هذين النصين التنظيميين، نجد أن البحث العلمي المطلوب من هذه المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين هو:

- ✓ البحث العلمي التربوي النظري،
- ✓ البحث العلمي التربوي التطبيقي،
- ✓ البحث العلمي التربوي التدخلي،
- ✓ البحث العلمي التربوي الأساسي: إنجاز الدراسات والأبحاث

وهذه المجالات البحثية تشترك في كونها تدخل ضمن البحث العلمي التربوي، وتتفرع إلى: نظري وتطبيقي وتدخلي وأساسي؛ وذلك انسجاما مع اختصاصات المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وكذا مع الخدمات التكوينية التي تقدمها هذه المراكز. وبهذا نجد أن الاختيار البيداغوجي للبحث العلمي بهذه المراكز ينقسم إلى مستويات:

- ❖ **مستوى البحث العلمي التربوي الأساسي**؛ وهو اختيار يعمل على ممارسة البحث العلمي الأكاديمي المرتكز على إثبات أو تفنيد الفرضيات وإثبات أو تعديل النظريات التربوية، من خلال إنجاز الدراسات والأبحاث العميقة،
- ❖ **مستوى البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي**؛ وهو اختيار يعمل على ممارسة البحث العلمي في المنظومة التربوية على مستوى المداخل العامة للمنظومة: معرفيا وهوياتيا وسيكولوجيا وثقافيا، وعلى مستوى الوثائق التربوية بالمنظومة،

❖ **مستوى البحث العلمي التربوي التدخلي**، وهو اختيار يعمل على ممارسة البحث العلمي على مستوى الممارسة البيداغوجية التدريسية التطبيقية، ضمن السياقات التربوية التي تحكم الممارسات الصفية والأنشطة المندمجة؛ في تفاعل مع القضايا التفصيلية التي يواجهها الفاعل التربوي.

وتتبنى الوثائق المرجعية لقطاع التربية الوطنية تقسيم البحث التربوي إلى مستويين: مستوى البحث التدخلي ومستوى البحث الأكاديمي، وتفرق بينهما من خلال العناصر التالية[9]:

جدول (1) الخصائص المميزة لكل من البحث الأكاديمي والبحث التدخلي

	البحث التدخلي	**البحث الأكاديمي**
حاجيات التكوين	متزايدة	قليلة
الأهداف	معرفة نظرية قابلة للتعميم	نتائج لتحسين الممارسة في سياق معين
طريقة تحديد المشكلات	تعتمد تحليل نتائج البحوث السابقة وامتداداتها	تنطلق من القضايا التي يواجهها الممارس في عمله أو من التحسينات الضرورية لمجموعة من الأقسام أو لمدرسة من المدارس
بيبلوغرافيا	تحقيق معمق في الأبحاث السابقة حول الموضوع باستخدام المصادر الأولية	الاعتماد على بعض المصادر الأولية، ويمكن أيضا استعمال المصادر الثانوية وأعمال ممارسين في مؤسسات أخرى
تحديد العينات	عينة عشوائية أو ذات تمثيلية ويستحسن أن تحتوي على عدد كبير من المشاركين.	تلاميذ و / أو أعضاء آخرون ينتمون الى المدرسة
تصور البحث	يتطلب ضوابط صارمة على مدى فترات طويلة	مرن، على فترة زمنية قصيرة، والتحكم من خلال عملية التثليث
مقاربة البحث	الاستدلال الاستنباطي – من النظرية إلى الفرضية – إلى البيانات ثم التأكيد	الاستدلال الاستقرائي – الملاحظات والنماذج والتفسيرات والتوصيات
تحليل المعطيات	محاولات تؤدي الى دلالة إحصائية	في الغالب تجميع المعطيات الأولية باستعمال الإحصاء الوصفي
تطبيق النتائج	دلالة نظرية	دلالة عملية

ثانيا: مستويات البحث العلمي في المجال التربوي

إن مستويات البحث العلمي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين المذكورة سابقا، هي مستويات بالقدر الذي تبدو فيه متمايزة، إلا أنها متكاملة؛ وتتأرجح بين ممارسة البحث في بعده الأكاديمي الأساسي الممارس من طرف الباحثات والباحثين بالمراكز، وبين ممارسة البحث باعتباره مادة وأداة للتكوين الموجه إلى المتدربات والمتدربين.

[9] فؤاد شفيقي وآخرون، دليل البحث التدخلي في التربية، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، مارس 2014، ص: 9.

أ- مستوى البحث العلمي التربوي الأساسي

يعتبر هذا المستوى هو المستوى الأعلى من البحث العلمي في المجال التربوي، ويتصدى له الباحثات والباحثون الأكاديميون من ذوي الخبرة والاختصاص، من خلال إنجاز الدراسات والأبحاث في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصاتهم، ويكون بمبادرة منهم أو تلبية لطلب عروض من القطاعات الحكومية، أو من المؤسسات العمومية؛ وعادة ما يواكب هذا النوع من البحث الإصلاحات الهيكلية، لما يتوفر عليه من رؤية استراتيجية استشرافية؛ كما يعمل على إنجاز دراسات تقويمية وتقييمية للسياسات ومخططات الإصلاح، وبرامج العمل المعتمدة المتعددة السنوات.

وتتم عملية ممارسة هذا النوع من البحث من خلال فرق البحث والمختبرات ومراكز الدراسات والأبحاث المعتمدة، وفق النصوص المنظمة للبحث العلمي التربوي المذكورة سابقا؛ وتنخرط هذه الآليات البحثية في جهود بناء منظومة التربية والتكوين وإصلاحها من خلال:

1- الاستجابة لطلبات العروض التي توفرها الهيئات الحكومية والمؤسسات العمومية، وتوفير الخدمات البحثية والاستشارات المطلوبة، وتقديم وجهات النظر في النوازل المطروحة،

2- المرافعة الذاتية لآليات البحث بالمراكز، من أجل المساهمة في النقاش المطروح حول إصلاحات منظومة التربية والتكوين، واقتراح التوصيات والحلول على الجهات المختصة؛ وتوفير قاعدة معلومات ومعطيات وبنك مشاريع مفتوحة أمام المجتمع المدني والهيئات السياسية والمنظمات الحقوقية، وذلك من خلال تنظيم التظاهرات البحثية الدولية والوطنية؛ ونشر الدراسات والأبحاث.

وبالرجوع إلى واقع ممارسة البحث العلمي التربوي الأساسي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، نقف عند الاكراهات والمعيقات:

- ✓ غياب مراكز للدراسات والأبحاث معتمدة وفق النصوص التنظيمية المذكورة؛
- ✓ وجود مختبرات للبحث في بعض المراكز، وتفتقر إلى ميزانية سنوية معبئة لممارسة الأبحاث والدراسات، من القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية أو المنظمات غير الحكومية أو الشراكات، وفي ظل الصعوبات المحاسباتية لقبول التمويلات غير الحكومية؛
- ✓ غياب عروض من طرف القطاع الحكومي لبناء وتقويم الإصلاحات مقدمة لهذه المراكز، وأن كانت هناك عروض تقدم للمراكز من طرف المصالح المركزية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، إلا أنها مواضيع ذات بعد تدبيري له علاقة بالممارسة المهنية اليومية على المستويين التربوي والإداري، وتقدم فيها أبحاث من مستوى ثان: مستوى البحث العلمي التربوي التطبيقي الذي سنتناوله بعد حين في هذه الورقة؛
- ✓ قلة الأطر الملزمة والملتزمة بالبحث العلمي التربوي بهذه المراكز؛
- ✓ إكراهات زمن ممارسة البحث التربوي من طرف هذه الأطر الباحثة، نظرا لالتزامها بساعات عمل التكوين الأساس والمستمر، وهي مسألة تهم جميع أساتذة العلوم الاجتماعية وغيرهم من الباحثين، إذ أنهم يعملون "عادة

فوق طاقاتهم في تدريس أعداد كبيرة من الطلبة وهم لذلك غير قادرين على متابعة اهتمامهم البحثية بشكل منتظم"[10]؛

- ✓ ضعف الأثر الاجتماعي والتأثير في مراكز اتخاذ القرار بمنظومة التربية والتكوين؛
- ✓ ضعف جهود المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في ممارسة هذا النوع من البحث العلمي، يرجع –كذلك– لأن هذه المؤسسات لا تقوم بتأطير البحوث العلمية الأكاديمية لتحضير الشواهد والدبلومات الخاصة بالتعليم العالي (إجازة وماستر ودكتوراه)، لأنها مصنفة ضمن قائمة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعة، المتمتعة بالمادتين 33 و35 فقط من القانون 00.01، طبقا للمرسومين: (المرسوم 2.03.201 بتاريخ 21 أبريل 2006 بتحديد قائمة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات كما وقع تغييره، والمرسوم رقم 2.05.885 بتاريخ 21 أبريل 2006 بتطبيق المادتين 33 و35 من القانون رقم 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، كما وقع تغييره وتتميمه)؛
- ✓ عدم استثمار وجود المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تحت وصاية قطاع التربية الوطنية، وفي النفوذ الترابي الجهوي للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، لقيام هذه المراكز بالانخراط العميق في أوراش إصلاح قطاع التربية والتكوين، من خلال أعداد الدراسات والأبحاث المعمقة؛
- ✓ عدم استثمار المراكز للشراكات الدولية التي تعقدها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، لتطوير خبرة لإنجاز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية والمهيكلة للإصلاح؛ والاستفادة من المصاحبة والتأطير الدولي في مباشرة مثل هذه المهام؛ فعلى سبيل المثال: مشروع "تجويد التكوين الأساس لأساتذة وأستاذات سلك التعليم الابتدائي" HEP–M المندرج في الشراكة بين الوزارة والوكالة الامريكية للتنمية الدولية 2019–2024؛ ولاسيما في الشق المتعلق بتشكيل فرق البحث التطوير؛ من خلال الاستفادة خبرات شركاء المشروع: (جامعة ولاية اريزونا ASU والشركة الدولية كرييتف Creative associates)؛
- ✓ وجود تعدد للمتدخلين في تسخير وتأطير المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين –باعتبارها فاعلا في البحث العلمي التربوي– لممارسة مهامها البحثية وفق النصوص التنظيمية:
  - مجلس المركز باعتباره مؤسسة داخلية للتدبير التشاركي في بناء المشروع البحثي للمركز وعقد الشركات،
  - مديرية المراد البشرية وتكوين الأطر، المكلفة بتكوين الأطر،
  - المركز الوطني للتجديد التربوي والتجريب، المكلفة بمؤسسات تكوين الأطر،
  - مديرية المناهج، المكلفة بالبحث العلمي في المجال التربوي،
  - الوحدة المركزية لتكوين الأطر، المكلفة بالتنسيق بين مؤسسات تكوين الأطر،

[10] شامي سنتاي، تقييم البحث في العلوم الاجتماعية بين النوعية والقياس، أشغال الندوة الدولية حول تقييم البحث العلمي الرهانات والمنهجيات والأدوات، 6–7 دجنبر 2017، بالرباط، المغرب، منشورة بموقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، https://www.csefrs.ma/publications ، ص:140.

- الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، المكلفة بالتربية والتكوين على المستوى الجهوي طبقا للقانون 00.07، باعتبارها مؤسسات عمومية مستفيدة من نتائج الأبحاث والدراسات على مستوى مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، وممولة لها.

بعقب هذا الرصد لمعيقات ممارسة البحث التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على المستوى الجهوي والوطني، نقدم التوصيات التالية للمساهمة في إيجاد الحلول:

- ✓ وضع الثقة في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتقديم الدراسات والأبحاث الاستراتيجية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين على المستويين الجهوي والوطني؛
- ✓ تشجيع ومواكبة المراكز لتأسيس مراكز الدراسات والأبحاث وإرساء ثقافة البحث بالفريق، وفق منهجية مؤسسية، وتوفير الوسائل المالية واللوجستية الكفيلة بقيامها بأدوارها في ممارسة البحث التربوي بموضوعية على المستويين الجهوي والوطني؛
- ✓ استثمار الشراكات الدولية والوطنية للرفع من قدرات مراكز الدراسات والأبحاث، وإعطائها الفرصة من خلال عروض مقدمة من الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمصالح المركزية والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛
- ✓ تعزيز هيئة الباحثين بالمراكز بتوظيفات جديدة، وانفتاح هذه المراكز على الفاعلين التربويين ومراكز البحث التربوي بالجهة، من خلال خلق فرق بحث مختلطة، تضم في صفوفها المقاولات وجمعيات المجتمع المدني المتخصصة في مجال البحث التربوي؛
- ✓ خلق شراكات مع مراكز الدراسات والمختبرات بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، من أجل تأطير البحوث الأكاديمية ذات العلاقة بالشأن التربوي من بوابة المراكز الجهوية؛
- ✓ استثمار المراكز لفضاءات التربية والتعليم والتكوين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل إنجاز الأبحاث والدراسات جهويا ومحليا؛ ولعب دور حلقة الوصل بين الأبحاث الأكاديمية الأساس وواقع الممارسات التعليمية؛
- ✓ ضبط توطين تدبير ملف البحث العلمي في المجال التربوي على المستوى المركزي بقطاع التربية الوطنية، وكذلك على المستوى الجهوي.

ب-مستوى البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي

تقوم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين -منذ إرسائها- بممارسة هذا المستوى من البحث العلمي التربوي، من خلال فرق ومختبرات تحتضنها، أو من خلال أعمال فردية للأساتذة المكونين والمكونات متفرقة وغير منتظمة.

وقد عرفت حركة البحث العلمي التربوي تطورا ملموسا خلال العقد الأخير لعدة دوافع، نذكر منها:

❖ **الدافع التنظيمي**، ويتجلى في إصدار المرسوم المحدث للمراكز الجهوي لمهن التربية والتكوين 2.11.672 بداية 2012؛ والذي أناط لهذه المراكز ممارسة البحث العلمي التربوي ولا سيما في المادة 34. كما كان

لصدور المقرر الوزيري 31.19 الصادر في 2019 الأثر البالغ في انتعاش حركة البحث التربوي بالمراكز، باعتباره ممارسة يقوم بها الأساتذة المكونون والفاعلون التربويون المنتظمون في هياكل البحث المقررة.

- **الدافع الإداري**؛ ويتجلى من خلال الشروط الإدارية المرتبطة بالبحث التربوي من أجل الترقية والترشح للمناصب العمومية التربوية والإدارية ومناصب المسؤولية؛ كما هو وارد في شبكات الانتقاء والمقابلات وتقارير أنشطة البحث؛ بالإضافة إلى إقرار شرط النشر في مجلات محكمة لترقية الأساتذة الباحثين؛
- **الدافع المؤسسي**؛ ويتجلى ذلك من خلال طلبات عروض البحث التي تقدمها المؤسسات الحكومية مثل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وكذا المسابقات البحثية التي تنظمها المصالح المركزية والجهوية للوزارة وكذا مؤسسات التعليم العالي، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى برامج البحث التي تقرها مجالس المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وكذلك أنشطة البحث التي تنظمها المراكز الجهوية للتوثيق والتنشيط التربوي CRDAP؛
- **الدافع التكويني**؛ ويتجلى من خلال الأبحاث التربوية التي يقوم بها الأساتذة المكونون من أجل بناء المادة التكوينية، وتأليف مجزوءات التكوين المقدمة في إطار التكوين الأساس أو التكوين المستمر؛
- **الدافع التربوي**؛ ويتجلى من خلال الندوات العلمية والتربوية التي تنظمها المراكز، سواء تلك الدولية أو الوطنية أو الجهوية والمحلية، والتي تدفع أطر المراكز لإعداد مداخلات وأوراق علمية؛ كما يتجلى هذا الدافع في المجلات العلمية التي تصدرها جل المراكز الجهوية، ومنها مجلات محكمة مفهرسة ومصنفة؛
- **الدافع الشخصي**؛ ويتجلى من خلال الأبحاث التي يقوم بها أطر المراكز بدافع التكوين الشخصي الذاتي، ومساهمة في ورش إصلاح منظومة التربية والتكوين.

أثْرَتْ هذه الدوافع الساحة التربوية ببحوث مهمة، وبأوراق علمية مصنفة، وخلق فضاءات للنشر والتقاسم مفهرسة، إلا أن المتابع لهذه الأنشطة البحثية، يقف عند جملة من المعيقات التي حالت دون أن تحقق المراكز الجهوية للأهداف المنشودة من دورها في البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي، يمكن إجمالها في:

- ✓ قلة فرق البحث والمختبرات المعتمدة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وضعف الإمكانات المادية واللوجستية الموجهة لها؛
- ✓ ضعف التنسيق بين المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والبنيات التربوية المكلفة بالبحث التربوي على المستوى الجهوي والوطني بقطاع التربية الوطنية، وكذلك مع بنيات البحث في قطاع التعليم العالي.
- ✓ ضعف إقبال فرق البحث بالمراكز على العروض البحثية المقدمة من طرف الأكاديميات والمصالح المركزية والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وضعف الانخراط العميق للمراكز الجهوية في البحث في قضايا التربوية الجهوية والمحلية، بحيث أن المتابع للأوراق البحثية المنشورة في مجلات المراكز أو المقدمة في الندوات، يرى أن العديد من المواضيع تبقى بعيدة عن القضايا المطروحة ميدانيا، وعن قضايا ورش الإصلاح، وهذا الإقبال الضعيف من طرف المراكز الجهوية على عروض التمويل تتضح بشكل أوضح من خلال

الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، بخصوص مشروع ابن خلدون[11]، المخصص لدعم المشاريع المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، بغلاف مالي قدره 30 مليون درهم، إذ نجد أنه في إطار المشاريع الممولة برسم سنة 2019، ومن بين 53 مشروع المقبولة للتمويل، يوجد بحث واحد يعود لمركز جهوي لمهن التربية والتكوين؛

- ✓ إقبال فرق البحث بالمراكز الجهوية على البحوث النظرية بالمقارنة مع البحوث التطبيقية؛
- ✓ ضعف التحفيز المادي لممارسي البحث التربوي لمضاعفة الجهود، وتكثيف البحث في القضايا الراهنة التي تقترحها الجهات المانحة أو الممولة.

وتبقى عملية الارتقاء بمستوى البحث العلمي النظري التطبيقي بالمراكز الجهوية، رهينة بمضاعفة الجهود تربويا ومؤسسيا؛ وتهيئة الظروف والشروط المادية واللوجستية القمينة برفع مستوى البحث كما وكيفا، وفيما يلي بعض التوصيات:

- ☜ تشجيع اعتماد فرق بحث وفق القرار الوزيري 31.19، وتمكينها من الموارد المادية واللوجستية لإنجاز البحوث ولا سيما الميدانية منها؛
- ☜ توفير عروض بحث ممولة من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ضمن أنشطة المشروع المندمج 09 من المشاريع المندمجة لتفعيل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- ☜ خلق فرق بحث بالمراكز الجهوية مشكلة من الأساتذة المكونين الفاعلين التربويين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (أطر التأطير والمراقبة، أساتذة، متصرفون تربويون...) ومن الأساتذة بمؤسسات التعليم العالي، وتشجيع انخراط هذه الفرق في المختبرات بقطاع التعليم العالي؛
- ☜ خلق فضاءات للنشر محكمة ومصنفة ومفهرسة، وتكثيف التظاهرات البحثية الدولية والوطنية والجهوية والمحلية، وتشجيع الإقبال على القضايا التربوية الراهنة والتي لها علاقة بالشأن الجهوي؛
- ☜ ضخ أطر تربوية متخصصة بالمراكز، لإعطاء الفرصة للأساتذة المكونين لممارسة البحث التربوي إلى جانب التكوين والتأطير؛ لأن هذا الأخير يشغل كامل وقتهم.

ت-مستوى البحث التربوي التدخلي

يقوم البحث التربوي التدخلي على فكرة فحص الممارسة المهنية الصفية اليومية؛ وكذا المتعلقة بالحياة المدرسية، من أجل الوقوف عند المشاكل التربوية المطروحة، على المستوى الديدكتيكي والبيداغوجي، بغية الوصول إلى حلول آنية لهذه المشاكل وإحداث تغيير جذري في الممارسات المهنية.

ويستند اختيار البحث التدخلي باعتباره آلية للتكوين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين، بناء على الاختيار البيداغوجي للبحث التربوي بالمؤسسات التعليمية، باعتبار المرجعية المهنية من أهم مرجعيات بناء عدة التكوين

[11] تقرير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني لسنة 2019، عن موقع المركز: https://www.cnrst.ma/images/CNRST/PDF/BILAN_CNRST_2019.pdf بتاريخ 04 أبريل 2021.

بالمراكز، وقد أصدرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني دليلا للبحث التدخلي في التربية[12]، يبرز من خلاله الطرح الرسمي لهذه الممارسة التربوية؛ وذلك "نظرا لأهمية البحث التدخلي في تطوير الأداء المهني للعاملين بمجال التربية والتكوين وتشجيع الابتكار والإبداع في مجال المناهج والإشراف التربوي وتطوير الأداء العلمي والمهارات البحثية لمتدربي مراكز تكوين الأطر التربوية وخصوصا المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين"[13].

ويتميز البحث التدخلي بمجموعة من الخصائص أهمها[14]:

الجدول (2) خصائص البحث التدخلي

مندمج	يقوم به المدرس داخل ممارسته اليومية
تأملي	صيرورة تتم بالتناوب بين تنفيذ مخطط ما والتأمل النقدي فيه
مرن	يتيح المجال للتعديلات في ما يخص المنهجيات و المعطيات وتفسيرها انطلاقا من المعارف المكتسبة أثناء صيرورة البحث، يكون البحث التدخلي بذلك مستجيبا للمتغيرات الطارئة أثناء البحث ويأخذها بعين الاعتبار
نشيط	صيرورة تمت صياغتها بحيث تؤدي إلى إحداث تغييرات عبر مراحل (صغيرة نسبيا.)
ملائم	يلبي حاجيات الأساتذة و/ أو تلاميذهم
دوري	يتم البحث على شكل دورات، كل دورة تسمح بتوضيح السؤال المطروح مما يؤدي إلى فهم أعمق والى نتائج أكثر دلالة
هادف	يركز على قضية واحدة في تطوير أداء المدرسة
تعاوني	يعمل المدرسون ومختلف الفاعلين التربويين معا كشركاء لتحسين نتائج التلاميذ
مخطط	يعتمد مقاربة منتظمة للإجابة عن السؤال المطروح
تعلمي	يسمح للمدرسين وهم يمارسون عملهم ببناء معارف جديدة تخص ممارساتهم

وتبرر وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني الاختيار البيداغوجي للبحث التدخلي بالأسباب التالية[15]:

- ✓ يمكن أن ينجز البحث في سياق خاص أو وضعية معينة؛
- ✓ قد يكون الباحثون مشاركين – فيجب ألا يكونوا منفصلين بعيدين عن وضعية البحث وسياقه يستلزم البحث التدخلي إدخال تعديلات وتقويما مستمرا؛
- ✓ تتاح في البحث التدخلي فرص لانبثاق نظرية من البحث، بدل دراسة تعتمد دائما نظرية تمت صياغتها مسبقا؛
- ✓ قد تؤدي الدراسة الى نتائج مفتوحة؛
- ✓ يسمح البحث التدخلي بالتركيز على مسألة المدرسة، أي على مشكلة أو مجال متصل بالصالح العام ؛

[12] فؤاد شفيقي وآخرون، دليل البحث التدخلي في التربية، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، مارس 2014.

[13] نفسه، ص:2.

[14] نفسه، ص: 8.

[15] نفسه، ص: 9-10.

- ✓ البحث التدخلي شكل من أشكال تطوير الأداء المهني للمدرسين؛
- ✓ يوفر المزيد من التفاعل بين الزملاء؛
- ✓ للبحث التدخلي إمكانات كبيرة للتأثير على التغييرات في المدرسة؛
- ✓ يوفر للمدرسين فرصة للتأمل في ممارساتهم الخاصة؛
- ✓ يتيح البحث التدخلي فرصة لتحسين أشكال التواصل بين الممارسين ومضاعفتها.

وتتم ممارسة البحث التدخلي داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين في شكلين:

- ✍ بحث تدخلي يمارس من طرف الأساتذة المكونين لتحسين الممارسات التكوينية من خلال التغلب على مشكلات التكوين اليومية؛
- ✍ بحث تدخلي يمارس من طرف المتدربات والمتدربين خلال السنة الثانية من التكوين بتأطير من الأساتذة المكونين خلال التحمل الكلي للمسؤولية.

والناظر إلى ممارسة البحث التربوي التدخلي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، في شقه التكويني التأطيري في الصيغة الأخيرة التي يمارس فيها المتدرب(ة) البحث في السنة التكوينية الثانية، يقف عند الملاحظات التالية:

- ✓ برمجة البحث التدخلي أو المشروع الشخصي للمتدرب(ة) في السنة التكوينية الثانية لكل مسالك التكوين، هو انسجام مع فلسفة البحث التدخلي المرتكزة على الانطلاق من الممارسات المهنية اليومية، ورصد المشكلات التربوية والإدارية، والبحث لها عن حلول.
- ✓ صعوبة ممارسة البحث التدخلي من طرف المتدربين في السنة الأولى من تحمل المسؤولية الكاملة، نظرا لأنها سنة استكشاف المهنة، ولأن هذه السنة تكون مثقلة بتكوينات أخرى: التكوين الحضوري، والتكوين الميداني، والتكوين عن بعد، والتكوين الذاتي.
- ✓ كثرة المتدربين والمتدربات لدى كل مؤطر(ة)، بحيث قد تفوق أحيانا خمسين بحثا، مما يصعب معه توفير خدمة التأطير بالجودة الكافية لكل مشروع شخصي؛
- ✓ بعد المسافة بين مقر وفروع المراكز المؤطرة عن مؤسسات عمل المتدربين (ات)، وصعوبة التأطير عن بعد في بعض الحالات حيث تنعدم التغطية بالأنترنيت؛
- ✓ صعوبة تحديد المشاكل التربوية اليومية للمتدرب(ة) خلال ممارسته المهنية، من أجل بناء البحث التدخلي، نظرا لكون هذه السنة هي سنة تجريب مخرجات التكوين في السنة الأولى.

وبعقب هذه الملاحظات الميدانية حول سير إنجاز المشاريع الشخصية للمتدربين (ات)، نقدم التوصيات التالية:

- ☜ برمجة مناقشة المشاريع الشخصية مباشرة قبل امتحان التأهيل المهني مباشرة، لإعطاء فسحة زمنية لممارسة البحث التدخلي في ظروف أحسن.
- ☜ تشجيع نشر البحوث التدخلية التي أنجزها المتدربون والمتدربات على منصات رقمية، لتفادي تكرار المواضيع، ودفع المتدربين للانطلاق من الجهود السابقة لتطوير ممارسات البحث التدخلي؛

- مساهمة هيئة التأطير والمراقبة والتوجيه في مناقشة البحوث من أجل ضمان استمرار البحث التدخلي في سيرورة الممارسة المهنية، ومتابعة تنزيل توصيات لجن المناقشة؛
- مساهمة أطر المصاحبة والتكوين عبر الممارسة في تقديم المساعدة في إنجاز المتدربين (ات) لمشاريعهم الشخصية.

الخاتمة

يتضح من خلال هذه الورقة العلمية أن المُشَرّع المغربي –من خلال العديد من النصوص التنظيمية– قد أناط بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين مهمة البحث العلمي في المجال التربوي على ثلاثة مستويات، لكل مستوى أهدافه وغاياته المحددة وصعوباته المطروحة: مستوى البحث العلمي الأكاديمي الأساس، ومستوى البحث العلمي التربوي النظري والتطبيقي، ومستوى البحث التدخلي.

ونظرا لتموقع المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بين فضاءين تربويين: فضاء مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعه، وفضاء المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها؛ فإن هذه المراكز مدعوة لممارسة البحث التربوي الأكاديمي الأساس في إطار الشراكات مع مختبرات ومراكز البحث بالتعليم العالي، وممارسة البحث التربوي التدخلي ضمن فرق مشكلة من الفاعلين التربويين على مستوى المؤسسات التعليمية، باعتبار هذا النوع من البحث هو اختيار بيداغوجي لقطاع التربية الوطنية، وباعتباره –كذلك– مادة لتكوين الأطر التربوية والإدارية بهذه المراكز.

وبذلك فهي أمام تحدي تجاوز كل الاكراهات المؤسسية والتربوية واللوجيستية، ورفع رهان جودة البحث التربوي، باعتباره مدخلا أساسا لإصلاح منظومة التربية والتكوين وتجديدها وتجويدها، واستدامة الممارسات التربوية المهنية الناجحة.

فهرس المصادر والمراجع

I. نصوص قانونية

1. ظهير شريف رقم 1.00.199 صادر في 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) بتنفيذ القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.
2. ظهير شريف رقم 1.19.113 صادر في 7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
3. مرسوم رقم 2.11.672 صادر في 27 من محرم 1433 (23 ديسمبر 2011) في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

II. مراجع

1. شامي سنتناي، تقييم البحث في العلوم الاجتماعية بين النوعية والقياس، أشغال الندوة الدولية حول تقييم البحث العلمي الرهانات والمنهجيات والأدوات، 6-7 دجنبر 2017، بالرباط، المغرب.
2. شفيقي فؤاد وآخرون، دليل البحث التدخلي في التربية، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، مارس 2014.

III. مواقع إلكترونية

1. موقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، https://www.csefrs.ma/publications
2. موقع المركز الوطني للبحث العلمي والتقني:
https://www.cnrst.ma/images/CNRST/PDF/BILAN_CNRST_2019.pdf